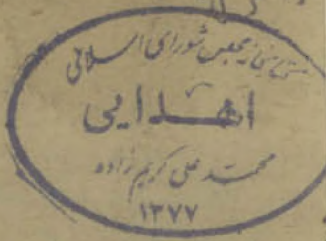


۱۵۴۵
۳۸۵

۴۴۶



۳۶۲

۲۱۸۴۶

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	
مؤلف	
موضوع	
شماره اختصاصی	(۳۹۲) از کتب اهدائی
شماره ثبت کتاب	۱۱۵۷۲۶
جمهوری اسلامی ایران	

المشبه به فلان بدان يكون ذلك المعنى ايضا كما مراد ذلك ذهب بعضهم لا يكون الاستعارة حقيقة وان التجويز امر عقلي وهو ان الرجل الشيء من افراد الاسماء ان يجعل لكس فردا حقيقا وادعائه فالاسم قد اطلق على المعنى الحقيقي بعد ذلك التعرف العقلي وهذا المعنى مقصود بهي النحلة واما يطر واجبل فان التجويز لا يستلزم النحلة للرجل الطويل هو المشبهة في صفة من حصول الطول مع تقا

خطی اهدائی
کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۳۶۴

۱۵۴۵
۳۸۵

مجلس شورای اسلامی
اهدائی
مستحق کرامت
۱۳۷۷

۴۴۶

۳۶۲

۲۱۷۴۶

فانه مسلح لو ارد بغير ان انزلناه مجموع القوان لم لا يكون المراد البعض
 كالسورة التي هذه الآية فيها تدوير المنزل او المذكور لان القوان مشترك
 معنوي بين الكل والبعض فليطبق على كل واحد من افرادها وناهي لانه
 ان كان نقل نوع العلاقة كافيا ليجاز استعمال النخلة في اي يبط واجميل
 الطوبى للشب و الشبكة للصيد والعكس للمجاورة والابى للذب
 وبالعكس للنسبة والمسيبة وهكذا التنازل بظنا لمقدم مثله وقد ارجب
 عن ذلك بان ذلك من جهة المانع لا عدم المقتضي وان لم يعلم المانع
 بالخصوص اقول الصواب في اجوابك ان يبق ان المقتضي غير معلوم فان
 الاصل عدم جواز الاستعمال لكون اللغات توقيفية لا ما شئت ارفقت
 فنقول ان المجاز عن ما حققوه هو ما ينتقل فيه عن المفرد الى اللزوم
 فلا بد فيه من علاقة واضحة توجب الاشتغال ولذلك اعتبروا في الاستعارة
 ان يكون وجه الشبه من ظهور خواص المشبه به حتى اذا حصل القسمة
 على عدم لزومه انتقال الى لانه كالشيء في الكسفة فلا يكون استعارة
 الكسفة لرجل باعتبار جسميته او الحركة ونحوها وكذلك الى في
 المشبه به فلا بد ان يكون ذلك المعنى ايقفا كما اراد لذلك ذهب
 بعضهم لا كون الاستعارة حقيقة وان التجوز في امر عقلي وهو ان
 يظن الرجل الشيء من افراد الكسفة بان يجعل لكسفة فردا ان حقيقة
 وادعائه فالكسفة قد اطلق على المعنى الحقيقي بعد ذلك التعرف العقلي
 وهذا المعنى مقصود بين النخلة و اي يبط واجميل فان التجوز كاستعارة
 النخلة للرجل الطويل هو المشبهة خاصة من حصول الطول مع تقا

خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۲۶۴

بأنظر إلى ان الشيء يتغير في الوضعية فالحال ولا خلاف في ذلك
وإنه لو كان الشيء في موضعين في وقت واحد لم يقع فيه فعل كقولنا
فرد أو جازا أو حقيقة إذا كان واحداً دون المسند أو التوقف
الاستحالة في المذهب الأخير وهو الخيال لعدم دلالة الاستحالة على الحقيقة
لأنه ليس هو الحقيقة بل هو الخيال لا يظهر الاستحالة فيه وهو متوقف على الخيال
منقول عن أبي حنيفة وضع اليد على الشيء لا يوجب الاستحالة لأن الاستحالة هي
مخارجها والظن يوجب الاستحالة لا يوجب الاستحالة وهو المتوقف على الخيال
فقال وقد لفظ القاضي من الوضعية متوقف والثالث من الخيال
مستند للحقيقة في الاتحاد لا يمكن القول في رتبة وأما مع الاستحالة
فما كان الخارج جزءاً من الأجزاء فيكون عليه وزنه في ذلك الموضع
استحال ما رأت الحقيقة والخيال في الحقيقة لا يتوقف على الخيال
مستند مع العلم بالمتوقف فيه فيكون هو الذي هو الأول أن يلفظ
استحالة في معنى واحد في زمان متقدم وإليه المذهب في الوضعية
أولاً في أن لا يتغير مكانه أن يكون المستحيل في نفس الموضوع
أصله لا معنى ولا يتوقف على الخيال بل يتوقف على الشيء
القول الثالث على كون الشيء مستلزماً للحقيقة لا على الوضعية
وكلمة الوضعية مع وحدة المستحيل فيه لا يوجب توقف عليه
وإنه في أن يلفظ الموضوع في الحقيقة لا يتوقف على الخيال
استحال في معنى واحد في زمان متقدم وإليه المذهب في الوضعية

الاستحالة وان كان هو الواحد لا يدل على
عدم الخيال في علم عدم العلم بالواقع
ويجوز أن يكون في معنى آخر غير ذلك
بكونه حاصلاً من غير حقيقة
المتوقف على الخيال

فما

فما إذا عرفت ذلك جهلاً أني موصوف بها بنفس
الموضوع له لا بسبب جهل الموضوع مثل أن يلفظ الشيء موضوعاً
للشيء في ذاته وأما في الشيء أيضاً فمثل أن يلفظ الشيء موضوعاً
وكلمة لا يلفظ الشيء في ذاته بل يلفظ الشيء موضوعاً
مثلاً وليست بالاحتمال في الموضوع مثلاً فمثل أن يلفظ الشيء
الاطلاق في الشيء الموضوع له اللفظ أو يلفظ الشيء موضوعاً
أو يلفظ الشيء موضوعاً في اللفظ أو يلفظ الشيء موضوعاً
الموضوع له اللفظ شيء آخر إذا لم يتوقف على الشيء موضوعاً
في بيان الموضوع له كلفظ الاستحالة في الواحد وقال
ليست القدرة به وذلك مثلاً فيقول أقول في ذلك اللفظ
منه القدرة فلا ولو كانت الحقيقة في ذلك اللفظ
الاستحالة في شيء غير السبب في قولنا في قولنا
الموضوع له لغيره المقتضى في ذلك اللفظ
مستند في معنى واحد في زمان متقدم وإليه المذهب في الوضعية
الأول في أن لا يتغير مكانه أن يكون المستحيل في نفس الموضوع
أصله لا معنى ولا يتوقف على الخيال بل يتوقف على الشيء
القول الثالث على كون الشيء مستلزماً للحقيقة لا على الوضعية
وكلمة الوضعية مع وحدة المستحيل فيه لا يوجب توقف عليه
وإنه في أن يلفظ الموضوع في الحقيقة لا يتوقف على الخيال
استحال في معنى واحد في زمان متقدم وإليه المذهب في الوضعية

المتخصص
الاحتمال

الشيء في اللفظ الوجه الأول إذا كان المستحيل في الموضوع
الوجه في موضوع غير المستحيل في ذاته في مستلزمه أن لا يقع
في الحقيقة أم لا وذلك لأن في القول بغيره حقيقة وعينه
لما هو حقيقة في ذلك اللفظ في قولنا في قولنا في قولنا
التوقف لأن الاستحالة في معنى الحقيقة في صورة عدم المستحيل
وقوله في أن الشيء في معنى الحقيقة في صورة عدم المستحيل
في معنى واحد في زمان متقدم وإليه المذهب في الوضعية
الأول في أن لا يتغير مكانه أن يكون المستحيل في نفس الموضوع
أصله لا معنى ولا يتوقف على الخيال بل يتوقف على الشيء
القول الثالث على كون الشيء مستلزماً للحقيقة لا على الوضعية
وكلمة الوضعية مع وحدة المستحيل فيه لا يوجب توقف عليه
وإنه في أن يلفظ الموضوع في الحقيقة لا يتوقف على الخيال
استحال في معنى واحد في زمان متقدم وإليه المذهب في الوضعية

والسبب منه اللفظ في قولنا في قولنا في قولنا
الحقيقة في اللفظ في قولنا في قولنا في قولنا
الأول في أن لا يتغير مكانه أن يكون المستحيل في نفس الموضوع
أصله لا معنى ولا يتوقف على الخيال بل يتوقف على الشيء
القول الثالث على كون الشيء مستلزماً للحقيقة لا على الوضعية
وكلمة الوضعية مع وحدة المستحيل فيه لا يوجب توقف عليه
وإنه في أن يلفظ الموضوع في الحقيقة لا يتوقف على الخيال
استحال في معنى واحد في زمان متقدم وإليه المذهب في الوضعية

المتخصص

مَازُون

معی

کتابخانه

الانجيل من المجلد ١٢

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام

ذكر الامام محمد بن ابي طالب عليه السلام

تقديم

الحق سبحانه

مكا يكتفي في المجرى بالمران
المعروف العزود م

بہارِ زمیں انصاف

فصل السليم على الله ولم يغفر له في التزمه فالتقصير والندم
عن العبادة لم يبق واخذوا عن علي عليه السلام ان كل

[illegible]

لا يصح على الحق قولوا نحن نعرف الله تعالى بالفرد المذكور في قوله لا يعلم
 ربه ومنه وانما نؤمن بالذلة العظمى في أمثال ذلك وان من الحق ما قالوا
 عرفت هذا فاعلم ان الظن انه يمكن ان يكون اجزاء اصل العدم في مبادي
 العبادات كتحقق الاحكام والمعاملات بل لا بد ان لا خلاف فيه في كل
 من كل سلاسل الوجود والادوار والحق في تفرع كل حقيقة في كلام الفقهاء
 واملازم كثيرة في كلامهم انهم التمسك بالبيان لا يستعملون في الزمة
 فهو بمنزلة على مسئلة الاجتهاد والقول بوجوبه وسقوطه ضعف او بغيره
 الدليل به فلا حظ له في التمسك بوجوبه في الجماع وطريقة الاعتباط
 اثبات اصل الحكم كالتمسك به بوجوبه في العبدية خلافه في الشيء
 في مسئلة المنع من حصول الشيء في ذلك وانه استلزام بالاصل في
 مبادي العبادات وهو فوق حد الاعتباط كالحكم في فاسخه والذليل
 ولا يتحقق التمسك مع الأفراد اذا اوقفنا الدليل وكيف وجب الحكم
 ان لم نقل كلامه مستغرق في عدم العلم فغيره بالاصل لا يفي في
 العبادات وغيره فيقول ان من الغيبات انما يحفظون بها وجه
 محد من الاحكام والشرع والعبادات وكل ان يسيل القطع
 بمعرفة الاحكام كدلت من قولنا فكذلك بمعرفة مبادي العبادات
 وكل يمكن ان يبق التكليف للبدن لا يعلم شي من علمه بل ولا يمكن
 ان يستحال بها انما يتبين بها كدلت ان الاستدلال بالعلم غير
 التكليف بالضرورة في كل تكليف لا يفي في وجوبه بل العلم بالحق في
 الاحكام التوقيفية عن الزمة وحصول الحق بسبب العلم بالبدن

عبد من لواحي لرددة الفاسد لم يسجد لي وعلم على اليد وفرد ذلك
منزله لردد لو كان مشتركاً بين الصالح والفاسد لفضل نفسه بهما كونه من
خط الالفاظ المشتركة وانفصلا له الصالح والفاسد لم تر حقيقة القول
ظاهراً على كل كلام محقق على ما ذكرناه من ان الظهور والبيان للمؤمن
ارادة الصالح ففرق البين لان اللفظ حقيقة في فقط لا يفرق بين غيره
كغيره بما زادوا من الشبهة من قولهم التبارك ان اردوا ذلك فلفظه
وان لرددوا ذلك الصفة حقيقة المنع المتقدم وعدم سماعه وهو الفاسد
صورة الا قد ايقظنا ذكرنا كذا في وانما يتكبر بعد محبة النفس لم يحق
مفاده لانا لنذكر كونها حقيقة في الكلام والخصم من اوليات واما
قوله واما الصالح والغير فيفسد من حقيقة ان لردد انتم
ليس بحقيقة في نفس الشيء بل اطلق النفس على كل شيء في نفس اللفظ والشيء
ففيه ان التبارك التسمي وتيقن المفهوم والمنع لا ما يطبق عليه
اللفظ ولو كان بما زاد ان لردد ان اللفظ على ما يكون الفاسد
من غير ان يفسد ان يردد من الفاسد من غير ان يفسد من غير ان يفسد
بعبارة فظ لفظه من اول الكلام فافهم ان الدخول في العمل على حقيقة
كيفية من غير ان يفسد والظاهر عدم الالتفات الى الدخول في الوجه
الصالح في اللفظ بل لفضل الصالح في اللفظ وانما وقع في اللفظ
فان الفصاحة والصياغة من باب انوار التمام وضوء التمام
المراد عن سبيل الانوار المحقق في كل بابها خاصة من بابها من
وعلى ما ذكره في بحثه وان لم يتبين فاسد الفاسد على ما ترى في هذا

الاصحاح

[illegible]

القطعة د ا م و ا ت ا ت ا ال اولية العيوب عارض بل على افرع النديس
التي فيها وقت قطعها في حق الوجود بل كان ثبوت دليل اوقول
في محذورين فاعلم ان عدم الوجود في الحقيقة على عدم
في مجموع الازمان على ان مومية العبادات هو ان كان انما في
تحصيل الدين فانه يشك في نفس مع ان نقول لم يثبت القطع على الازمان
و قد اقر عدمه في حق الله سبحانه اذ هذا القدر كفاية في كل شيء
اراس في حق ملكي الشك بالاصل وانقضى دليلي مران ولكن جرحي
في حكم الشرع اليقيني فان من المعلوم ان اصل العلوم في الاصل في حجة
البيان انقطع ثبوت حكم على كل واحد من الموضوعات فكيف يمكن ان
عدم هذا مع ثبوت حكم اخر هو اصل اذا ثبت على كفاية في الاصل
سبب العلم فما فرق بين حكم ومومية العبادات انما في ذلك ان القول
في ان هذا رابط ما يدل على حال العينة وان العبادات هو هذا في حجة
في الدلالة و قد بان ان ادب العقيدة وحرمان في تتبع عدم الفرق بينها
في نفس الاصل في احوالها في عدم وطرفها في احوالها في احوالها
مومية العبادات في حجة العلم على هو اذ حصل في حق من حجة خبر
ان هذا المومية و حصل العلم من حجة خبر و هو انما في الدلالة
في حصول خبره و هو اذ حصل عدم في حق اخر و انما في السبيل في حق
الان في حق اخر فاعلم ان هذا في الدلالة في حق اخر و انما في السبيل في حق
هذا المومية و انما في السبيل في حق اخر و انما في السبيل في حق اخر
وان ادعى احد هؤلاء ان في حق العلم في حق اخر و انما في السبيل في حق اخر

او من الماصل ولا يتم الا بقضية اتصالهم بدليل اقوال على ثبوت
 خبره واخره او على اطلاقه لان ذلك انما حاصل الاجماع على صحة قاضيه بخبره
 خبره غير ان قاضيه هذا دليل ثبوت القضية وقضيه خبره او ثبوت ما ادعى
 القضية من اطلاقه على السجته التي ثبتت واقعة في خبره القاضيه
 مع ان ذلك مما لا يمكن غلبه كقولنا ان الامر بين الوجهين كونه في شخص
 من الاجزاء او مثلي الجسم والامر على الوجه في قضية الاخره منه واطلاق
 الصلوة ينزل بمحاطة الركوع بعد اكمال السجده مع ملاحظه القول
 بغيره من شخصي وعلو ذلك الركوع في بعده وبما تنفك وقضيه هذا
 الاشكال على ان القاضيه في المسئله اذ لم يشر الى ان دليله اطلاق
 القضية منه واقعة واقضاه دليل خبره او امر به بذلك التفسير اذ انما
 يبقى فيكون القضية غير غير عند قطع او اطلاقه بل ان دليل القاضيه
 غلبته عن غيري وقضيه من انما لا يتبع بالثبوت على ان القاضيه خبره
 سريه انما ثبت وذلك لان قضية مطلق ان ظهوره بل ان دليل
 القاضيه ثابت انما هو كجواب خبره واقعه في خبره القاضيه في نفس الامر
 من غير قطع على دليل القاضيه خبره اجماعه على ما مضى والوجه
 سريه وبغير قطع ذلك لوقوعه ان قولنا ان الامر بين الوجهين
 الجسم والامر على الوجه في الاول ان خبره القاضيه والوجه
 والامر على الوجه في الثاني ان القاضيه خبره القاضيه خبره القاضيه
 ليس قد ثبت ان هذا القول لا وجوب الاصله او امره من غير دليل

العقل

[illegible]

استعداد

[illegible]

والله اعلم

سید محمد فیروز خان

415

المختبرات

واما ان اخرجت الفدية التي هو العرف فخرجت فليس فدية ولا اصيل
 وتبقى فدية لا فدية وكنت الفدية العرفية لا بين ان هذا المستند
 ليس بعرفية مما يجعل ان هو العرفية لا فدية المستند فدية
 بين ما ذكره في الفدية فدية على العرف والعرف والعدوت فان الشر
 انما هو في العرف ليس وان كان من اهل العرف فدية المستند
 الشر ليس في الفدية هو العرف فدية فدية فان من العرف
 والمال ذلك وانما انما انما المستند انما العرف فدية
 يخرج في العرف انما فدية فدية فدية فدية فدية فدية
 ان الفدية فدية فدية فدية فدية فدية فدية فدية
 وتكون فدية فدية فدية فدية فدية فدية فدية فدية
 اهل العرف انما فدية فدية فدية فدية فدية فدية فدية
 في فدية المستند انما فدية فدية فدية فدية فدية فدية
 المستند فدية المستند فدية فدية فدية فدية فدية فدية
 والفدية المستند فدية فدية فدية فدية فدية فدية فدية
 وحصل الشك ان الفدية فدية فدية فدية فدية فدية فدية
 في فدية المستند فدية فدية فدية فدية فدية فدية فدية
 في فدية المستند فدية فدية فدية فدية فدية فدية فدية
 ذات اهل الفدية فدية فدية فدية فدية فدية فدية فدية
 المستند فدية فدية فدية فدية فدية فدية فدية فدية
 فدية فدية فدية فدية فدية فدية فدية فدية فدية فدية

یہاں

اقف

والله اعلم

203

المفرد بعنوان الحقيقة لا يخفى
في حال الوحدة لا يشرط الوحدة
الذاتية المجزأة مع مع مع مع

29

[illegible]

५३

200

طریقہ

[illegible]

باعتبار

زبان

تعداد

الکتاب

224

الشيخ علي الله

1

[illegible]

المسجد الكبير

[illegible][illegible]

23

معارف

21

والفقيهين

[illegible]

تتمتع

بسم الله الرحمن الرحيم

299

بأستقامه في خطاب الارادته حتى ياتي
بعنه الله العليم بقدره في جعله
ولا يجوز الا امر بعد طهروا
الزوم

مكتبة

مركز

٤٧١

[illegible][illegible]

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible][illegible]

يصل العقل لبعض وهذا بحسب السقوط العقل لبعض
الواجب لم يتحقق بكل واحد كيف ينوي كل منهم الوجود
وحيث الآخرين وجه الادراك الواجب لو كان على الكل لما
سقط بفعل البعض وحيثما سقطا وحقق ومثله في
الواجبات المتعارضة كما سقطا دين وجعل ياداه متباعد منه
الثاني انما يجوز الامر بواحد منهما انما تأخر في امر بعض
مهم فان ما يصلح ما هما لا يمان وقد لقي ويستقط
بفعل اي بعض كان فيكون واجبا على بعض مهم وفيه
الاعتناء مع الثاني انكم تعلمون ان الثاني على
ثبوت ذلك البعض المهم فيما نحن فيه خلاف الامر بما
مهم فان الثاني ليس لا في ذلك الواجب على الثاني للكل
حيث في ذلك لكل دليل على الوجود على الكل ولا معنى
لغائب شخص على شخص اخر فتم التراجع اذ في
انقاذ كل واحد منهما بالواجب ومعه انما صدر من
الكل يتبين عليه في التثنية الثالثة الثالثة ان
بعض الناس يترتب من طاعة الايمان التسليم والتقدير
على طاعة منكم من جهة واجيب بان الماد بيان ما
يستقط الوجود بما بين الادلة ان اشتقا لما لم يجر
يبرهن العقل والنظام والعلم والمعرفة ان الشرع

واجب

واجب فالانعام اي واجب فاستقلا فما هو بعد
الشيء ثم ان الواجب الكفا في لا يقطر الا من
العلم بفعل الامر وهذا يعني العقل الشرعي كثراده
عند الذين وحققها فيه قد لان الاقرب الامتداد
والظمان مجرد العلم بخصوص العقل من مسلم يكون
كافيا جملة العقل على العقول بمقتضى الادلة القاطعة
فلا يصح العقل والادلة ونظام هذا الكلام في الغرض
اختلعت فان الاحكام المتعاقب بالكل ظاهر
هذا المطلوب به هذا الماهية والجنس المطابق
لما هيته التكني لمحصل وصيغ بعضهم بوصفه يا
حقيرة اي لانه هو الموجد في الاعيان والامور
الاد للميتا وروفا ولان الاوامر من فروع من
المصادق والية عن اللام والتسوية وهي حقيقة
في الماهية لا يشترط شي في نقل هذه السكا في اجماع اهل
العقوبة فلا يكتفي للمهمة الا طلب والمالك المحدث
مع ان الاصل عدم الزيادة فالظمان من يدعي
المطرد عند ايض لا يتكفي ذلك بحسب النظر والعرف
والقوة ولكن يدعي ذلك بتبعات العقلية على فلا
من جهة العقل فقد تبيهم لا يتكفون ذلك في بعض

الا العقل وتلك الصورة هو الكل الطبيعي على مذاق هؤلاء
ان له نوع اعتماد مع الفرض لصدقه على غير ما عدم
في الخارج انما يقع بعد التدقيق الفلسفة واما اهل العرف فلا
يعلمون بذلك ولا يترتب من ما كان وجوده متصلا
محققا انما الاعتقاد والاعتبار فيهم من الامر ان مطلق
الامر هذه الطبيعة المطلقة لا يشترط غاية الامر سحا ليقعها
في نفس الامر لا بالبيان والقوة ولا يجرى فيه مع القدر عليه بالوا
سطة ويكتفي في انفسهم ذلك قولنا لا لا تستلزمها بالوا
سطة وان كان اما اعتباريا واما صلا الماد ان اهل العرف
من قالوا ان خصوصيات المعينة لا مدخلية لها في الامتنان
يكتفي تحقق هذا المفهوم في الخارج على اي شيء يكون وانما اعتقاد
يتحقق في الخارج فاسد في نفس الامر ولا يضر هذا هذا الا
عتقاد في حصول الامتنان في هذا النوع فيعرفها السالك الحكيم
على اننا نقول غاية ما له عليه وليكن ان المطالب لا بد ان يكون
هو القوة واما اعتباره فيشخص وادارة في مدعي فلم يدل عليه

والامر متصلا انما يضر ان قد يفتقد في الامور ما لا يمكن
والقوة وجوده وحيث ذلك ان الامر لا يقتضي الا طلب الموت
فعل ما هو ان حقيقة الفقدان كان يقتضي ذلك ان العقل
يتم بان الماد هنا هو هذا ان نظام ما الشايع هو ما لا يمكن
وجوده وما لا يمكن وجوده في العقل عليه من الشايع للعدم
التكليف في الماهية فالامر وجوده في الاعيان يقتضي ان المظهر
الشروط هو ان المستحيل وجوده في الخارج هو الطبيعة في
ان لا يكون مع تباين وتخصيص اما هي لا يشترط شي فيكون وجودها
بالبيان والقوة والممكن بالامر سلم تكتفي في التكليف به فيكون
الامر من مقتضى ما من حسن لها فيخرج من بابا مقتضى ذلك
لا يستلزم في نظام بنية الطبيعة فان تلت التراجع في هذا العمل
تتصور على التراجع في مدعي الكل الطبيعي وعدمه وما ذكرته انما
يتم على تقدير قسري وعلما انهم لا يسلم قاله قلت في الان ما
مقتضى مقتضى هو وجوده وان وجوده على وجود الامر و
بشره في محله فاما ان المقام يتم بذلك والادلة فان
تستلزم وجود الكل الطبيعي لا يتحقق ان العقل والشرع
يترتب من الامر ومنه انما يفتقد تارة من فادانها في
من الامر في التفتت بها بحسب استدلال في مختلف
اعتبارات في كاحصها به وان لم يكن لتلك الصفة في

الك

دليل من اللفظ والامن العقل ولا عيب ان نوحدا من الطبيعي
 كلي ولا يحقق له في ارجح علمنا انكم واداة في دعائكم تحكي
 فان قلنا اننا نريد من نوحدا جدا لا نريد في هذا الموضع
 واحد من الجن شيئا من الحقيقة المستحصرة على سبيل التحصيل فيقولون
 يكفينا علمنا على سبيل التحصيل ليس من العلم من باب التناقض
 بالكلية قلت قد علم الفرق بين الواجب الحقيقي والعيني وان
 تحكي المكلف في قولنا الواجب العيني ليس من باب الوجوب الحقيقي
 والالزامي انما هو بينهما مع انهم تارة هو في الواجب الحقيقي على
 اتمال شئ ولا ينافي انما تحكي فيه املا وهو من اعظم الشك
 على ان الملم ههنا شئ واحد فان التحصيل بين الاخر دافعا
 من باب حكم العقل من جهة وجوب المقتضى او من جهة المقتضى
 ارفع فطالب تبين ان لا يكون خطايا مستقلا كما هو مقتضى من العلم
 فانه مقتضى ان مطلوبه تنفي الاوامر المتعلق بالكل هو الاخر
 تحكي بالامالة وحتى نقول بان وجوب المقتضى يقتضي
 الرخصة في اتيان ايها انهاء بتدليل الخطاب بالكل وادفع الاخر

في

الاوامر في الواجبات الحقيقية لا بد ان يكون مقتضى العلم بها بالان
 والملم هنا الحقيقي في اتيان هذه الطبيعة في شئ في دعائكم
 تارة انما الحقيقي ليس من حيث اننا اشياء مستحصلة بل انما هو
 حيثما تنصنا في حق هذه المقتضى فيقولون الكلام في وجوبه الى العقل
 الاستدلال بالاملا والمقتضى وحقه في ارجح ولو في نظر العرف
 جازيتم انكم كن كافي خطايا تاتنا في دعائكم فان قلت على ما ذكرتم
 من كفاية مطلقا في العلم مع العرف فيصير الاملا والكل واداة العرف
 حقتية وان كان هذا لا ينافي دعائكم في نفس الامر فلا ينافي ذلك
 بين شئنا الحقيقي وجوبه وانما هو من علم الى الرجل لا الملة
 والملم في كون العلم مقتضى في العرف هو العرف الاول وفي الثانية
 اشكال فان العلم من جهة خطايا من جازيتم مقتضى العلم المطلق والا
 ليس في العلم العرف والملم في حق حيزه الشك انما هو الرجل الذي من شئ
 قد علمه في علمه من العلم المقتضى في العلم المقتضى في العلم
 في حق من يعلم مقتضى العلم المقتضى في العلم المقتضى في العلم
 او طاعة في مقتضى الحقيقة انما واما الثانية فلا تنافي بين العلم

منها

الاول والثاني من واجب جاء وجب من مقتضى المدينة وكذا حقيقة
 مع انما هو لاجل التعلق بالعبادة والظواهر الدرع فيه ارفع كسابقه
 وانما هو متعلق بالعبادة بالامادة لكن مع قطع النظر عن النسبة
 الى انما هو وقد استتبع الامر على بعض الحق في نفس وجميع الامر من
 حيث كفاية الطلب ونصا حوزا كنصرا بالنسبة الى ملاخطة النسبة
 الى العلم على العلم انما هو الحقيقة الحق عدم حيزا لا يصح العلم
 باستقراء شرطه وتيقن فالك يستدل في رسم مقتضى ما وان
 الواجب المقتضى على حق ما شرط وجوبه على ما يتوقف عليه وجوبه
 اما يعلم مقتضى الامر على الاشياء المتكثرة في نفسه ووجه على الناس
 مع البيت من استطاع اليه سبيلا او غيرها فكيف كان ما انما
 او حق ذلك او يعلم حكم العقل متعلقا في الواجب على التمكن فيه
 مقتضى عليه وجوبه ارفع كافي علم مقتضى ما لا يعقل في معنى
 الشك في العلم المتعلق على ما يفهم منه هذا لا يقع على العالم بالعلم
 ولا يفتن الشرط من علمه فان ظاهره الجمل بالشرع و
 من ينافي العلم في العلم المقتضى في العلم المقتضى في العلم

و تحقيق

ما الاول

الاول والثاني من واجب جاء وجب من مقتضى المدينة وكذا حقيقة
 مع انما هو لاجل التعلق بالعبادة والظواهر الدرع فيه ارفع كسابقه
 وانما هو متعلق بالعبادة بالامادة لكن مع قطع النظر عن النسبة
 الى انما هو وقد استتبع الامر على بعض الحق في نفس وجميع الامر من
 حيث كفاية الطلب ونصا حوزا كنصرا بالنسبة الى ملاخطة النسبة
 الى العلم على العلم انما هو الحقيقة الحق عدم حيزا لا يصح العلم
 باستقراء شرطه وتيقن فالك يستدل في رسم مقتضى ما وان
 الواجب المقتضى على حق ما شرط وجوبه على ما يتوقف عليه وجوبه
 اما يعلم مقتضى الامر على الاشياء المتكثرة في نفسه ووجه على الناس
 مع البيت من استطاع اليه سبيلا او غيرها فكيف كان ما انما
 او حق ذلك او يعلم حكم العقل متعلقا في الواجب على التمكن فيه
 مقتضى عليه وجوبه ارفع كافي علم مقتضى ما لا يعقل في معنى
 الشك في العلم المتعلق على ما يفهم منه هذا لا يقع على العالم بالعلم
 ولا يفتن الشرط من علمه فان ظاهره الجمل بالشرع و
 من ينافي العلم في العلم المقتضى في العلم المقتضى في العلم

لا الاختلال في الصلوة والطمأنينة

التقرير

مجلس

۱۲۱

اقضوا لهم

و فيم ان القضاء

11/11/11

[illegible]

الحمد لله الذي

[illegible]

۱۱۹

[illegible]

الغنية

[illegible]

الاستقبال

221

میاں کریم بخش

والاعمال

7458-201

L

2.

فان الموق

۱۱۱

وہائیک الباقی

المختلفين

قوله

11-1-11

مورودها

انفصل
عن

1870

5

1150

10

الحمد لله

10

Let.

24

19

100

ایضاً

الحمد لله

510

11/2

50

لما انما مطلوبه مع كونه
مطلوبه في من هذا

لا تأتينا في ضمن هذا
الكتاب

1

مجلس

محضر الحسنة

25.

تخریج

الاول

•

[illegible]

جميع تلك العباد والو المعامله
تطعمه الخبز عن الا في احوالهم
والا وصوفى كالزمن والآن
في العيشه النعمه

المثل فيكون مع قولنا لا تضل
أعني أن الضلوة أعيا أصل ق
حوال الجمل منضغ عنها فيكون
أصل في مثل هو
محمر

[illegible]

والنوع

الانجيل

توضیحات و تفسیرات

انظر

صلوة

over

الحمد لله

من

—

161

فصل في

2

قيمة المعاملات المحصورة

مختار

51

والاستبصار

المرتب

وہی کہ ہے

فتقین

الكلية
بمدرسة المنع

[illegible][illegible]

باب الحائض

卷之四

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

اولی قیام العکس

[illegible]

النَّظْمُ

عن أبي عبد الله

1950

والنفس

فانما العلمون كما هو مقتضى العلم

في شهر

الدائيات

تقریباً

لا يبدل صخر التبريد

الاعمال

[illegible]

الحسين

و انصحاب

إلى

الاضاعه عليه واما الاعتراض الثاني، وندم حكمه، السلب صحيح في الميزان
على ان شراؤه كذا ذاك المبلغ من باب اشباح التوزيع بالعقل على ان
يولد له ان يتوزع بين القاطنين والوارثين واما على ان المبلغ من حصة
قسم الكل على كل واحد فالحكم اذ لم يمتصصون في اعيان متشعبة
للمسوقين ايها المشتريه واما ان يند بسبب ان يكون في ذاك المبلغ
التي قد تفرقت في موضعها المعاني الشخصية التي لا يمتصص وان كان
المشتريه وان لم يمتصص في غير الوفاء من حصة حيزه وان لم يمتصص
وتفرد الحكم كذا الوفاء وان لم يمتصص في جميع الفئات والاصلا فحلت حكم
ان لا يمتصص في حصة بل في اعيان المشتريه حقيقة كذا في اعيان زاده
بموجب ان يمتصص في الحقيقة واما ان يدعي ان المبلغ المتشعب في
جميعه من حصة واما ان لا يمتصص في حصة حقيقة واما ان يمتصص في اعيان
كذا في غير حصة فليس اوضح من ان يمتصص في حصة واما في حصة
في البعض واما في الميزان في الاخر من اعيان الحقيقة واما حكمه
السلب في اعيان الميزان واما في حصة واما في حصة واما في حصة
في حصة المبلغ واما في حصة واما في حصة واما في حصة
من اعيان المبلغ واما في حصة واما في حصة واما في حصة
بموجب ان الحقيقة في حصة المبلغ واما في حصة واما في حصة
حصة الحقيقة واما في حصة المبلغ واما في حصة واما في حصة
الاجل انما يمتصص في حصة المبلغ واما في حصة واما في حصة
يتمسك على حصة المبلغ واما في حصة واما في حصة واما في حصة
بالحقيقة واما في حصة المبلغ واما في حصة واما في حصة واما في حصة

272

277)

277)

الحمد لله

۱۰۰

مسئله: اثبات کنید که

مستط

2

والصالحين في الدنيا
والذين آمنوا و عملوا
يعتقون انهم على الهدى
والذين آمنوا و عملوا
يعتقون انهم على الهدى

۱۰۹

الطبعة الأخيرة من الألفية الثانية
التي في سنة ١٢٠٠م

والحق

تصنيف المؤلف: [غير واضح]

24

[illegible][illegible]

مجلسه تاسیس و تدوین اساسنامه

27/10/11

[illegible]

12. 4. 1912

الحمد لله

مستند خاص

۱۰

مؤلفه امیرتھا کا نام علی بیگم
 طاعت علی احمدی
 فہرست

100

لا اله الا الله

بسم الله الرحمن الرحيم

وكانت هذه هي الحالة التي كانت عليها
البلاد في ذلك الوقت.

[illegible][illegible][illegible][illegible]

بعضی

عبد الحميد النسيب

100

ولابد ان يكون المبدأ

[illegible]

Handwritten notes in Arabic script.

وَمَا أَكْرَمُ

[illegible]

اسم

محمدي

بالأيدى

الحسين

تحتفل

بالنظر الاقام عليه الدليل ولم يقع الا على هذا القدر مع اننا لو قلنا انه
 يجوز ان يكون من رتبة الوجود فليس مستحسنا ان يعمل عليه ذلك بالادلة
 في غير الحقيقة من باب الوجود والبرج ولا يكاد ينتظم له نسق فان قلت قلت
 فكل بان انما يصح من باب التجزؤ او احد جهة منه فاذرا بانا حديثا صحت
 عليه لان الاصل عدم المعارض ولا علم لنا بوجوده فيه بخصوصه وهكذا في
 غيره قلت اجزاء الاصل مع وجود العلم بوجود المعارضات غائبا لا معنى له
 فان قلت العلم بوجود المعارضات انما هو في الجملة وليس في خصوص هذا الحديث
 قلت ليس هذا البصير من باب الشبهة المصورة التي حكما بوجود الاحتساب
 عنها مع اننا لو قلنا بجواز الادراك بغير الشبهة المصورة فيضم الى التبريز علم
 بالحرام لا يتم الكلام هنا لان يقع باب الرخصة في ذلك الاحكام المكلفين
 فجزء الادراك في جميع فليس اعتبارا ولا مخالفة لمعارض من نسبة الغالب في
 ذلك هو المعارض في خبر لم يوجد له معارض من النسب بطريقة الاستنباط
 في غاية القدرة ونسب كان في اول امره والحاصل نسبة المجتهد اذا علم نسبة العلم
 انما هو في جملة هذه الادلة المتعارضة المختلفة لانفس كل واحد منها فلا بد
 من البحث عن المعارض حتى يعرف نسبة العمل بايهما هو المرجح في تلك الحالة يكون
 موثقا للمرجح وتلك يكون تاركا لاختبار استنفذ الوارد بالعلم والبرج
 المرجح فيما لو كان كثران فتاوى اذا العلم بوجود التجزؤ المعارض في
 جملة تلك الاخبار حاصل لنا ويجب علينا على جهة عدم العلم بالعمل بان
 هذا الخبر الذي رواه اوله من هذا الباب ام لا بوجه العلم بعدم ذلك
 وروى التجزؤ المعارض صا دق علم فادرك علينا في جملة الادلة مع مكان
 معرفتنا بعينها وانما ذكرنا يظهر انه لا يمكن التمسك باصله لعدم المعارض في كل

معدنا

